

## قضية

لا احد يمكنه توقّع المدى الذي ستمك إليه صراعات الاجهزة المختلفة في الدولة المصرية، تماماً مثلما لا

يمكن توقّع تصرفات عبد الفتاح السيسي، وخصوصاً ان الرجل، الذي وصل إلى السلطة في اعقاب تحرك

# عودة صراعات الاجهزة المصرية السيسي: القرار يدي

القاهرة - عتية البيوتبي

لا يمكن النظر إلى الصراعات الدائرة في أجهزة الدولة المصرية وبينها سوى على أنها تعبير عن جزء من صراعات الدولة العميقة التي شكّلت إرثاً قديماً من «ثورة يوليو» 1952، حتى رحيل نظام محمد حسني مبارك في 2011. صحيح أن «ولة» عبد الفتاح السيسي حاولت، منذ اللحظة الأولى لخسّمه مقاليد الحكم، التخلص من أزمة الصراعات التي صارت لازمة في بنية الدولة، لكن هذا الإرث لا يزال عيناً قديماً، ولم ينجح السيسي في حسمه حتى بعد نحو سبع سنوات كانت الكلمة الأولى فيها له، بقراءة متأنية للواقع المصري، لم تكن البيروقراطية، التي شكّلت عقبة واضحة أمام أي محاولات لتحقيق قفزات استثنائية داخل المجتمع، محصورة في الجهاز الإداري للدولة، بل عشتت في الأجهزة السيادية المحيطة بالرئيس. هذه الأجهزة هي التي أخرجت مبارك ووزراءه من السجن وبرزّتهم من نهب الأموال، وهي نفسها التي رجت جماعة الإخوان المسلمون، وقيادتها (بداية من الرئيس الراحل محمد مرسي حتى أصغر القادات) في السجن، بابتدأ رعباً تعزري بعضها شكوك كثيرة، حتى في ذروة الانفلات الأمني إبان «ثورة يناير»، كانت هذه الأجهزة تواصل أعمالها في تسجيل المكالمات ومراقبة التحركات لاستغلالها في الوقت المناسب، وهو ما تجبّين في مراقبة تحركات مرسي بعد هربه من سجن «وادي النطرون»، وصولاً إلى تسجيل مكالمات رئيس الأركان آنذاك الفريق سامي عنان مع المدير الأسبق لـ«وكالة الدولية للطاقة الذرية» محمد البرادعي، الذي دعا إلى جمع التوقيعات الشعبية من أجل إطاحة مبارك.

## التغيير الدوري لأعضاء «المسكري» كان تحدياً للسيسي من أي تحالفات ضده امام الرئيس الآن ثلاثة مسارات لكل منها محاذيره ويجزب المحلل بها بالتوازي

منحه رتبة المشير، وهي أعلى رتبة في الجيش، ولا يحصل عليها أحد إلا استثناءً، ثم استقال من الجيش قبل يوم واحد من غلق باب الترشيح، «الجنرال»، الذي وصل إلى قمة السلطة، حاول الخروج من المنظومة العميقة تدريجياً ومن دون مشكلات، ثم عمل على تخفيت الأصوات والكتل والرموز السياسية التي أوصلته إلى منغاه، فهناك من اضطر إلى الابتعاد مثل البرادعي، أو صار رهن التهديد مثل رئيس حزب «الوحد»، السيد البدوي، الذي إذ سبق أن تولى إدارة «المخابرات الحربية»، قبل «ثورة يناير» بنحو عام، ولعبت معه المصادفة دوراً يشبه ما حدث لمبارك؛ فكلّهما لم يكن يتخلّى الوصول إلى كرسي الحكم؛ ولاحقهم، مثل الفريق أحمد شفيق، وصيف رئاسيات 2012، وحتى عنان الذي رغب في منافسة محمد أنور السادات، بعدما كان أقصى موطئاً أن يُعيّن دبلوماسياً في إحدى الدول الأوروبية؛ والثاني ألقته «ثورة يناير» في «الحربية» على رغم أن عنان لم يكن راضياً عنه. لكن وزير الدفاع الأسبق، المشير محمد حسين طنطاوي، الذي كان السيسي ولا يزال يراه مثل والده،

الدوري لأعضاء «العسكري» كان تحدياً للرئيس من أي تحالفات أو تحركات قد تُخطّط ضده، فعادة أجهزة الدولة، في البداية، انتصر مناصبهم لمدد طويلة. حتى وزير المختب رئيس الجمهورية، صار شعبان مديراً لمكتب كامل، ليكون الثنائي عيني وأذني السيسي في الإدارة، قبل أن يستبأ في كوارث نتيجة سياسة الصوت الواحد. من تلك الكوارث التوسع في أعمال الجيش المدنية لتحقيق مزيد من الأرباح، وإقناع الرئيس بالإسراع في تنفيذ المشروعات من أجل البلاد في جنازة قائد أركان الجيش الجزائري، أحمد قايد صالح.

أما سياسياً، فأحرق السيسي ودايرته جميع السياسيين على الساحة، من مرحلة مبارك حتى وصوله. يمتن فيهم المؤيدون، من بين اتهامات التزحج والراء وخيانة الوطن، وصولاً إلى صناعة معارضة جديدة من رحم النظام، وهو ما ينفذون مشروعات الحريش. بعيداً عن هذا الملف، نجح السيسي في بناء طبقة سياسية وعسكرية جديدة بعدما غيّر الأخيرة بالكامل، إذ إن جميع رفاقه في «المجلس العسكري» تمّت إقالتهم وإقصاؤهم، ما بين تقاعد في تغييرات دورية أو ترقياتهم إلى مناصب أعلى، حتى هذه المناصب استبعد بعض من فيها مثل الفريق مهاب مميش الذي أقبل في أب/ أغسطس الماضي من رئاسة «هيئة قناة السويس»، وعيّن مستشاراً للرئيس، وهو منصب ليست له أي مهمات فعلية. التغيير

الجهاز في منطقة القبة، والتوجه الإعلامي للإعلاميين عبر الضباط، انعكس كُله اضطراباً وتصارعاً بين الأفرع والأركان لا يستمرّون في كامل بعد صراع لعام ونصف عام فوزه، استُبعد جميع مساعديه في الجهاز أو خارجه، ما أدى إلى إحالة لجيولّي الأول الإشراف مباشرة



ضمت سلسلة الإجازات بإحدى حدائق من رغبة وزير الدفاع، زكي، في التقاعد (أي بهي إيه)

على إعادة هيكلة المخابرات العامة، مع بروز نجم محمود السيسي، الضابط الذي حصل على ترقيات استثنائية وبيات له دور كبير في الجهاز الجوي. وإلى جانب إقصاء فوزي، استُبعد جميع مساعديه في الجهاز أو خارجه، ما أدى إلى إحالة وكلاء من المخابرات على التقاعد

## «تنظيم طبيعي» على طريقة السيسي

على رغم أن فكرة إقامة مؤتمرات للشباب كانت من بنات أفكار المقدم أحمد شعبان (الصورة)، وحققت في بدايتها انطباعاً إيجابية، فإن استهلاك الفكرة في أكثر من مناسبة والتعامل معها بطريقة احتفالية هما من الأسباب التي أفقدتها جوهراً، لتصير مؤتمراً يوصي بإقامة آخر، حتى تحولت إلى رحلات ترفيحية للمشاركين، ولا سيما في شرم الشيخ، فضلاً عن استبعاد الوجوه المعارضة منها بصورة ملحوظة. فعلى غرار «التنظيم الطبيعي» الذي أسسه جمال عبد الناصر وانتهى برحيله، أسس السيسي «الأكاديمية الوطنية للشباب» لتدريب الشباب على الوصول إلى مناصب قيادية أكاديمية

جرى تخصيص وبناء مبانٍ فارهة لها لتدريب شباب مؤيدين تماماً، حتى وإن تظاهروا بالمعارضة أحياناً لبعض القرارات، وصولاً إلى تمكينهم من مقاصد الدولة، سواء بمنح بعضهم مناصب في الوزارات أو تعيينهم في مناصب رسمية بعد مدد

الجزائري، أحمد قايد صالح.

## تقرير

## عقّات تغازله تك ابيب: حكم مخفّف على المتسلّك الإسرائيلي

عقّات - أسماء عواد

بعد محاكمات علنية قصيرة، أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية حكمها المخفّف على المتسلّل الإسرائيلي، كونستانتين كوتوف، الذي اعتقل في 29 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وخكّم قاضي المحكمة العسكرية على كوتوف بالحبس أربعة أشهر وبغرامة ألف دينار (1400 دولار أميركي) مع الرسوم، بعد إبانته بنهمتي حيازة مادة مخدّرة بقصد التعاطي، والتسلّل والدخول بطريقة غير مشروعة إلى أراضي المملكة، على أن تُحسب مدة توقيفه ضمن الحكم، أي أنه قضى بالفعل نصف المدّة. وجاء تخفيف المشهد - الرئيس ذو الخلفية العسكرية بقي يتعامل مع القرارات بنوع من التعالي، فهو لا يرغب في أن يكون هناك تصور بإمكانية خضوعه للخسطة، حتى لو كان قادماً من الدائرة المحيطة به. لذلك، جاء تسريب قرارات مثل نقل شعبان إلى السفارة المصرية في اليونان وابتعثات ابنه محمود في مهمة في روسيا بنتائج عكسية جدّت هذه القرارات قليلاً، مع تحجيج أصحابها الذين باتوا يحاولون استغلال الوقت لتحسين صورتهم ومحاولة البقاء في الدائرة المحيطة به.

خلال المحاكمة، تبيّن أن كوتوف مطلوب لدى الشرطة الإسرائيلية بتهم متعلّقة بالخدرات، وكان دخوله إلى الأردن طلباً للجوء لدى السفارة الروسية في عتّان، وهو ما يُفسّر جزءاً من مجريات المحاكمة وطريقتها، إذ كان من الواضح

التوجّه إلى إبعاد السياسة عنها، إلى حدّ أنها ظهرت كمحاكمة لفعل جرمي عادي تشهد المحاكم الأردنية مثيلاً له يوماً، وليس كمسألة حساسة متعلّقة بتسلّل إسرائيلي. ومن هنا، يتساءل الأمين العام لحزب «الوحدة الشعبية» المعارض، سعيد ذياب: «ماذا لو كان المتسلّل أردنياً ودخل الأرض المحتلة، هل سيتمّ التعامل مع المحاكم الأردنية مثيلاً له يوماً؟» يقول ذياب من فواده، ولا يوجد أمام السيسي سوى ثلاثة مسارات: أولها تحقّل نتائج عودة الأجهزة إلى الصراع وتناقض التصرفات في الملفات، وثانيها إقالة كامل ومساعديه مع إتاحة الفرصة لوجوه أخرى في ظل وجود أسماء مرشحة لتولي رئاسة «المخابرات العامة»، من بينها رئيس المخابرات العسكرية» الحالي، لواء أركان حرب خالد مجاور، أما الثالث والأخير فإقالة عبد النبي ومساعديه، وهو أمر ربما يكون مستبعداً، ليس لدقّة التحليلات التي قدّمها الرجل فقط، لكن لقلّة الخلافات التي تسبب فيها.

على أي حال، بدأ تدخل الرئيس بنفسه لإعادة شخصيات عسكرية أقصيت بسبب خلافها مع كامل، وأخراها الفريق أسامة عسكر الذي عاد رئيساً لـ«هيئة العمليات» في مدن القنّاة وسيناء» بعد إقالته ووضعه تحت الإقامة الجبرية من أجل استرداد أموال حصل عليها بطريقة غير شرعية. هذه الخبرات المحدودة لا تغفل أيضاً وجود رغبة مشتركة بين السيسي ووزير الدفاع الحالي، فريق أول محمد أحمد زكي، في تقاعد، ثمة ما يشاع عن طلب زكي التقاعد لأسباب خاصة، لكن وجهة أخرى تقول إن السيسي لم يكن راضياً عن تصريحات للوزير ظهرت بكثافة في الأشهر الأخيرة، لذلك، في بداية 2020، لدى الرئيس آنذاك، ستمتدّد وجهه ما تبقى من ولايته الثانية التي مدهها بتعديل الدستور العام الماضي لتختهي منتصف 2024.

اليوم، يجد «الجنرال» نفسه مطالباً باتخاذ قرار حاسم بين خيارات محدودة؛ فالخلافات بين مكتب الرئيس والمخابرات العامة، مع ما يصاحبها من زج بالضباط فيها، ليست في مصلحة الدولة، ولا تضمن بقاء تقديرات الموقف

«نظيفة»، فضلاً عن أن اللواء كامل، رفيق رحلة الصعود الذي قدّم إليه «خدمات جليلة»، صار ضرره أكثر من فوائده، ولا يوجد أمام السيسي سوى ثلاثة مسارات: أولها تحقّل

نتائج عودة الأجهزة إلى الصراع وتناقض التصرفات في الملفات، وثانيها إقالة كامل ومساعديه مع إتاحة الفرصة لوجوه أخرى في ظل وجود أسماء مرشحة لتولي رئاسة «المخابرات العامة»، من بينها رئيس المخابرات العسكرية» الحالي، لواء أركان حرب خالد مجاور، أما الثالث والأخير فإقالة عبد النبي ومساعديه، وهو أمر ربما يكون مستبعداً، ليس لدقّة التحليلات التي قدّمها الرجل فقط، لكن لقلّة الخلافات التي تسبب فيها.

على أي حال، بدأ تدخل الرئيس بنفسه لإعادة شخصيات عسكرية أقصيت بسبب خلافها مع كامل، وأخراها الفريق أسامة عسكر الذي عاد رئيساً لـ«هيئة العمليات» في مدن القنّاة وسيناء» بعد إقالته ووضعه تحت الإقامة الجبرية من أجل استرداد أموال حصل عليها بطريقة غير شرعية. هذه الخبرات المحدودة لا تغفل أيضاً وجود رغبة مشتركة بين السيسي ووزير الدفاع الحالي، فريق أول محمد أحمد زكي، في تقاعد، ثمة ما يشاع عن طلب زكي التقاعد لأسباب خاصة، لكن وجهة أخرى تقول إن السيسي لم يكن راضياً عن تصريحات للوزير ظهرت بكثافة في الأشهر الأخيرة، لذلك، في بداية 2020، لدى الرئيس آنذاك، ستمتدّد وجهه ما تبقى من ولايته الثانية التي مدهها بتعديل الدستور العام الماضي لتختهي منتصف 2024.